بالعاصمة ، الى انفكاك فئات كبيرة من المسيحيين ممن شكلوا ، خلال عقد واحد من السنين ، تجمعات عمالية معدمة لا تملك الا قوة عملها . أما الفئات المتوسطة والبورجوازية الصغيرة التي بقيت تحافظ على اعمال ومصالح محدودة في الريف وفي العاصمة ، فانها هي أيضاً اصيبت بأزمة اقتصادية عميقة ، على صعيد الانتاج الحرفي والزراعي وعلى صعيد التسويق والأسعار وتحكم كبار المستوردين والسماسرة بحركة السوق كلها . كما تدنت وتدهورت أوضاع الموظفين وحاملي الشهادات الجامعية والمهنية ، وأسهمت نضالات الاحزاب والقوى التقدمية والتجمعات والنوادي والهيئات الديمقراطية في تسريع وتيرة هذا النمو الاجتماعي والوطني في المناطق والأوساط والفئات التي كان حزب الكتائب يعتبر نفسه ممثلها الأساسي الى جانب الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون اده والقيادات الدينية المقربة من الاحزاب الانعزالية .

هذه التطورات كلها ادت الى انفكاك « القاعدة المسيحية » التي اعتمدت عليها الاحزاب المذكورة . وكان لا بد من اللجوء ، في مواجهة هذه التطورات ، الى وسائل غير عادية ؛ بل الى ما يتخطّى تجربة « الحلف الثلاثي » في انتخابات ١٩٦٨ وما يتعدّى الوسائل العنفية التي استخدمت ضد العمال والطلاب والمزارعيين والمعلمين . وأصبح التفجير الشامل هو المطلوب ، لبنانياً وفلسطينياً وشرق أوسطياً . وكان لا بد من الاعداد العسكري والسياسي والاعلامي ، سواء على الصعيد الرسمي أم على صعيد الاحزاب وميليشياتها . وكان ان قامت هيئات سياسية واعلامية مهمتها الثابتة « التحضير النفسي » لمثل هذه الاجواء . والى جانب ذلك ، التدريب والتعبئة ونشر الاحقاد ، الطائفية والعنصرية ، وصولاً الى فك اللحمة المتجسدة في مناطق الضاحية الشرقية والمتن الشمالي بين الفقراء من كل الطوائف ومن كل الجنسيات العربية ، ووصولاً ، أيضاً ، الى فك اللحمة بين مجموع الوطنيين اللبنانيين في دعم القضية الفلسطينية والحريات الشعبية وعروبة لبنان . وفي الحالتين ، فهي محاولة « لاعادة تفكيك » القوى والطبقات المؤهلة لحل الازمة البنيوية للنظام اللبناني حلاً جذرياً ، الى هذه الدرجة أو تلك ، بمعنى انها هي المؤهلة لضرب الحلقتين الرئيسيتين اللتين تتسببان في التجديد الدائم لسيطرة هذه الفئة المعادية للشعب والمعادية للعرب : الحلقة الأولى هي التبعية الاقتصادية والسياسية للامبريالية ، والثانية هي الطائفية السياسية ؛ وكلاهما متداخلتان في اطار التركيبة التي أرادها المستعمرون القدامى والجدد ، للنظام اللبناني « الفريد » .

وفي المقابل ، يمكن القول بأن البورجوازية اللبنانية الكومبرادورية لم تفهم (أو هذا ما أظهرته في دعايتها ونشاطها الايديولوجي) المعاني الحقيقية للتحالف الوطني الشعبي الذي حصل في المناطق « الاسلامية » في مواجهة المؤامرة على الشعبين الفلسطيني واللبناني . انها لم تفهم (أو لم ترد أن تفهم) كيف ولماذا حصل هذا التمايز بين « يمين ويسار » ، اذا صح التعبير ، انطلاقاً من الموقف من القضية الفلسطينية بشكل أساسي . ولم تفهم ، بالتالي ، كيف دخلت قضية الجماهير الفلسطينية كموضوع صراع اجتماعي وسياسي ، أو بالاحرى كجزء من الصراعات القائمة أصلاً في المجتمع اللبناني منذ ما قبل ٢٣ نيسان ١٩٦٩ . ونضيف الى ذلك حقيقة أخرى حاولت ان تغمض عنها عينيها : وهي ان القوى الشعبية والسياسية والحزبية التي دعمت المقاومة الفلسطينية وقدمت ألوف الشهداء في هذا السبيل ، أصبح لها قضية لبنانية يتوقف على حلها مصير البلاد كلها وليس فقط مصير العلاقة بين الاطراف أو بينها وبين السلطة .